المكاتب العربية ومشروع فرض الاحتلال الفرنسي للجزائر 1844 - 1870

د: سحولي بشير أستاذ محاضر "ب" جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس

مقدمة :

منذ أن احتلت فرنسا ارض الجزائر خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، واجهتها مقاومات شعبية متفرقة في الجهات المختلفة، ورغم أن هذه المقاومات كانت غير منظمة في بعضها، وغير منسقة في بعضها الأخر، إلا أن المتفق عليه أنها قد ألحقت الضرر بالجيوش الفرنسية، وهذا بفعل عوامل متداخلة منها الدينية؛ باعتبار فرنسا معتدية وأنها تشن حربا صليبية على أمة مسلمة وبالتالي استوجب على الجزائريين إعلان الجهاد) وعوامل أخرى اجتماعية اقتصادي؛ بفعل سياسة سلب الأراضي والتفقير وبالتالي استوجب الدفاع عن الأراضي والممتلكات. ونتيجة تلك المواقف الصادرة عن الجزائريين، عمدت فرنسا إلى تبني جملة من السبل والتدابير للقضاء على هذه المقاومات. ومن بين السبل التي اهتدى إليها القادة العسكريون في الجزائر والقادة السياسيون في فرنسا، استحداث أجهزة ذات صبغة إدارية وعسكرية واقتصادية لأجل تحقيق أغراضهم التوسعية والعمل على تثبيت الاستعمار في الجزائر، وأهم هذه الأجهزة، المكاتب العربية التي نشطت في عهد المارشال بيجو Bugeaud.

أجهزة إدارية قبل المكاتب العربية :

تذكر المصادر التاريخية أن إنشاء أول ديوان متخصص في الشؤون العربية، كان في عهد لامورسيار Lamoricière في فترة حكم الجنرال أفيزار Avizard في الجزائر من 04 مارس إلى 20 أفريل 1833، وكان التأسيس لهذا الديوان العربي قد تم من خلال توجيهات الجنرال تريزال Trézel قائد الأركان، وما عرف عن هذا الديوان أنه كان مصلحة عسكرية وإدارية وجهاز استخبارات للعمليات الحربية، ومما قاله لامورسيار Lamoricière عن هذا الجهاز : **<< أن السلطات العسكرية الفرنسية أرادت أن تقوم بنوع من الإحصاء لكل ما هو تحت سيطرتها في المناطق الخاضعة لها في الجزائر، وللقيام بتلك المهمة، كان على الإدارة الفرنسية أن تتعرف على نظام الملكية في الجزائر قبل مجيئ الفرنسيين من خلال التقرب من الأهالي التي تخضع للسيطرة الفرنسية وقبلت بالتعاون معها.>>** وقد وضع تريزال Trézel تحت تصرف لامورسيارLamoricière أربعة مترجمين وعناصر أخرى من الأهالي المتعاونين مع الإدارة الفرنسية لتنظيم مكتب الديوان العربي.(1)

وباستدعاء لامورسيارLamoricière إلى مهام أخرى عين بدله الجنرال فورول Voirol على رأس إدارة المكتب الديوان العربي، وفي سبتمبر 1834 قام المارشال دروي Drouet بإلغاء المكتب العربي، وأوكل مهمة مراقبة الأهالي إلى جهاز جديد استحدثه وهو آغا العرب، وكان هذا الأخير تحت السلطة المباشرة للحاكم

العام، ومن مهامه ربط العلاقات مع القبائل والأعراش، والعمل على بسط السيطرة الفرنسية، وتنفيذ قرارات الحاكم العام.(2) ويذكر أن المكتب العربي، قد تحول إلى أداة فعالة في التقاط المعلومات وجمعها والدعاية للاستعمار.(3)

نظرا لرغبة السلطات الفرنسية في توسيع سيطرتها على القبائل والأعراش، أقدمت، قامت بإلغاء مهمة آغا العرب، و أنشأت بدله جهازا لإدارة شؤون الأهالي، أطلق عليه اسم ديوان شؤون العرب. من مهام هذا الديوان، المساهمة في ربط العلاقات بين الإدارة الفرنسية والقبائل في الداخل، بعبارة أخرى جعل القبائل والأعراش يقبلون بالوجود الفرنسي على أراضيهم.(4) كما ساهمت إدارة الشؤون العربية في تسهيل عملية الاتصال بشيوخ القبائل والتفاوض معهم و إقناعهم بقبول مبدأ التعاون مع فرنسا. (5)

المارشال بيجو ومشروع المكاتب العربية :

قامت السلطات الفرنسية في باريس بدعم توجهات السلطة المركزية، والسلطات العسكرية في الجزائر، باستحداث هيئة محلية لإخضاع السكان، وهي المكاتب العربية، ولأجل ذلك صدر قرار وزاري مؤرخ في 01 فيفري 1844، ويعتبر بيجو Bugeaud صاحب الفكرة، الهدف منها فرض مراقبة صارمة على المناطق التي يسيطر عليها الجيش هذا من جهة،ومن جهة أخرى كان بيجو يدرك أنه من المستحيل ادارة السكان الأهالي (الجزائريين) ما لم يكن تحت تصرفه جهاز من المختصين القادريين على مراقبة ومتابعة زعمائهم، بمعنى أن يكون لديه جهاز للجوسسة على زعماء القبائل، لتفادي أية انتفاضة. ولأجل تلك المهمة قام بيجو Bugeaud إلى إعادة مديرية الشؤون العربية التي ألغاها فالي Valée بموجب قرار 16 أوت 1841. و تشير بعض الدراسات التاريخية حول الاستعمار والإبادة الفرنسية في المستعمرات، أن السلطات الفرنسة قامت بتعميم هذه المكاتب تدريجيا في الجزائر، لأجل فرض السيطرة والهيمنة، وكان بيجو Bugeaud أحد المنظرين للسياسة الاستعمارية الفرنسية، قد دافع عن فكرة إنشاء هذه المكاتب العربية، حيث قال عنها **<< أنها ابتكار جيد وعظيم وضروري إذا أردنا إخضاع البلاد"** وقال أيضا**" أن النظام – المكاتب العربية- مبني على مجموعة من المبادئ التي نعدها حكيمة>>**.(6)

وما يؤكد حرص المارشال بيجو على وضع جهاز يتكفل بقضايا الاهالي الجزائريين ويحقق لفرنسا الهيمنة وتوسيع النفوذ في الجزائر، فقد ذكره أبو القاسم سعدالله في كتابه : **<< لقد كان من مهمة بيجو لبس فقط إلحاق الهزيمة بالأمير عبد القادر في الميدان، ولكن أيضا تجريده من النظام الإداري، فقد قلد بيجو نظام الأمير في تعيين الموظفين وإدارة الضرائب، فقد أنشأ إدارة الشؤون العربية، لكي تكون هي الحكم في القضايا المستعصى على موظفي السلطة الفرنسية >> (7)** .

تنظيم مهام المكاتب العربية :

إن أول من أسندت إليه مهمة إدارة المكاتب العربية هو أوجان دوماس Eugene Daumas حيث إلى جانب خبرته العسكرية، إذ بدأ حياته المهنية في أفريقيا كنقيب مدرب في الفيلق الثاني للقناصة، وقد اكتسب معرفة حول الأهالي الجزائريين، إذ تمكن من إتقان اللغة العربية وتعرف على تقاليد وعادات المجتمع الجزائري حين تقلد منصب قنصل في معسكر أيام الأمير عبد القادر. ونظرا لما اكتسبه منت خبرة وحنكة عسكرية، أسندت إليه ادارة مصلحة الشؤون العربية في مقاطعة وهران، ولما توترت العلاقة بين فرنسا والأمير عبد القادر، قام أوجان دوماس Eugene Dumas بتزويد المارشال بيجو Bugeaud بالمعلومات عن القبائل المؤيدة والمعارضة للأمير. وعندما استلم أوجان دوماس Eugene Dumas إدارة المكاتب العربية، أعد في سنة 1844 تقريرا مفصلا عن الجزائريين من جميع الجوانب، مما جعل هذا التقرير يصبح المرجع الأساسي لدى العاملين في المكاتب العربية، لفهم طبيعة القبائل والأعراش في الجزائر آنذاك. (8) وقد عمد بيجو Bugeaud إلى وضع الهياكل التنظيمية لهذه للمكاتب العربية حتى صارت الوسيلة التي يستعملها الجيش الفرنسي لإخضاع الجزائريين والقضاء على ما تبقى من مؤسسات الدولة الجزائرية التي سبقت الاحتلال الفرنسي.(9)

وقد عين في كل مكتب عربي موظفون بدرجات محددة، فرئيسه فرنسيا برتبة عقيد متقن للغة العربية ويعاونه مترجم، حارس وكاتب وقاض وجابي الضرائب، كما تولى هذه المكاتب بعض المستعربين الذين كانوا يعرفون أحوال القبائل الخاضعة لهم دون الحاجة الى مترجمين، وكانت المكاتب العربية تتلقى التعليمات من الإدارة المركزية في الجزائر التابعة للحاكم العام والتي بدورها تتعامل مع الإدارة المركزية الرئيسية في فرنسا والخاضعة في شؤونها لوزير الحربية. (10)

كما عمدت المكاتب العربية في توظيف رؤساء العائلات الجزائرية الكبيرة من أجل فقط السيطرة على البلاد والقضاء على أية مقاومة قد تندلع، وهذا ما عبر عنه احد قواد المكاتب العربية سيروكا قائلا: << **إن معرفة خلفيات العائلات الرئيسية في هذه البلاد – يقصد الجزائر- وعداوتهم وصداقتهم وثاراتهم تجعلنا قادرين أكثر على حكمهم كما أن معرفتنا عن كثب لتاريخ البلاد المغلوبة تقينا غالبا من الوقوع في الخطأ >>** (11)

وقد منح بيجو Bugeaud لهذه المؤسسة سلطات وصلاحيات، إذ أصبحت لها السلطة على كل ما يخص القبائل، الحرب، الإدارة، الاستخبارات، وكانت في مهامها مرتبطة بإدارة الشؤون العربية الموجودة على مستوى الأقسام العسكرية التي كانت تراقب المكاتب لمختلف دوائرها، والموجودة على مستوى المقاطعات الثلاث في الجزائر. كما أوجدت السلطات الفرنسية في كل مقاطعة وحدات للمكاتب العربية من الدرجة الأولى و وحدات من الدرجة الثانية، وقد بلغ عدد المكاتب العربية عام 1847 في الجزائر حوالي 21 مكتبا، وبعده ارتفع العدد إلى 46 مكتب خلال عام

1865، (12) وتوزعت خارطة المكاتب العربية في أنحاء البلاد، إذ أصبح عددها في عمالة الجزائر حوالي 14 مكتب و ثلاث ملحقات، وفي وهران بلغت 15 مكتبا و ملحقة واحدة. وتواصل عدد المكاتب العربية في الارتفاع، حيث وصل العدد في قسنطينة سنة 1870 حوالي 49 مكتبا، وجرى تنظيم مستخدمي المكاتب العربية بالمرسوم الوزاري المؤرخ في 01 فيفري 1844، فتشكلت المقاطعة من عشرة ضباط تساعدها فرق الصبايحية متكونة من 25 فارسا. (13)

من هذه الأرقام المذكورة سالفا، يتضح مدى حرص السلطات العسكرية الفرنسية على تحقيق مشروعها التوسعي في الجزائر. وتذكر المراجع التاريخية، أن ضباط المكاتب العربية أصبحوا بحكم الصلاحيات الممنوحة لهم، ملوكا صغارا في دوائرهم يتكلفون بمشاكل الحرب والاستخبارات والجوسسة التي تستعمل في العمليات العسكرية، وتكلفوا بالمشاكل الأخرى الخاصة بإدارة شؤون الأهالي منها الشرطة والعدالة والضرائب، والأراضي للتعمير، وحراسة القادة العرب، ويذكر أيضا أنهم – ضباط المكاتب- كانوا يعمدون إلى تطبيق جميع الإجراءات لتنمية دائرتهم، وكذلك استصلاح الأراضي، والتنقيب عن المياه وبناء الطرق، كما سعوا بالاعتماد على الاستخبارات والجوسسة لإبقاء القبائل المهزومة خاضعة. (14)

وحسبنا في هذا السياق، أن نذكر أحد الشهادات لضابط من المكاتب العربية، وهو النقيب ريشار Richard، حيث قال **<< في بلاد تعد السيطرة هي أول هدف للسياسة، فان الشرطة عنصر أساسي بما أنها تحفظ الأمن الوطني، ولكي تقوم الشرطة بعملها على أحسن وجه، توجب أن يخدمها جواسيس مهرة، وفي هذا الإطار كانت المكاتب العربية تقوم بأعمال في بالغ الأهمية، بما أنه تضع من كل قبيلة قائمة الرجال المشتبه فيهم، ومعرفة حركاتها ومكان استقرارها، حتى تتمكن السلطة لأدنى شك في ثورتها وأن تخطفها ليلا ">>**(15)

وفي السياق ذاته، تمتعت المكاتب العربية بمصالح وصلاحيات فوق العادية مقارنة بالمؤسسات الأخرى، حيث تكلفت بمهام متنوعة، مما جعل تركيز متميز للصلاحيات بأيدي الضابط الذين اشرفوا عليها. وبموجب ذلك التنظيم القانوني المتميز، أصبحت المكاتب العربية حلقة رئيسية بالنسبة للسلطات العسكرية، وامتداد لقيادة الأركان تساعدها على استتباب الأمن، معتمدة على جواسيس وعيون لها، تحصل من خلالهم على المعلومات في كل القرى والمدن، وأكد على ذلك احد الضباط المنتمين للمكاتب العربية بقوله :**<< لم يبق بشر في البلاد لا نعرف أدنى أسراره، لقد نجحنا في كل مكان وأحصينا كل شيء بدقة واستنار تاريخ كل القبائل بفضلنا وأقررنا الأمن في كل مكان كما لم يحدث أبدا من قبل>>"** (16) . ويضيف بعض العارفين بمهام المكاتب العربية ونشاطها، أنها حاولت التأثير على الأهالي الجزائريين في نظام حياتهم وعيشهم، مما جعلهم يقولون عنها– المكاتب العربية- أنها من تقود السياسة الأهلية في الجزائر تحت ظل السيوف. (17)

الاعتداءات والتجاوزات المرتكبة :

نظرا للصلاحيات الممنوحة للمكاتب العربية، فقد ارتكبت تجاوزات كثيرة من لدنها لان الكثير من هذه المكاتب لم تكن مراقبة من طرف السلطات العسكرية الفرنسية على ضباط المكاتب العربية، وحتى نوابهم، في كثير من الأمور والحيثيات. ونتيجة تلك الصلاحيات، كانت تحدث تجاوزات ضد السكان الجزائريين، مما أدى في الكثير من المناطق إلى حدوث تذمر في وسط السكان، وهيئ الوضع إلى انتفاضات، وهذا ما لم تكن تريده السلطات العسكرية في البلاد، ومن بين أسباب هذا التذمر الحاصل، تلك المهام الموكلة للمكاتب العربية التي تمثلت في:

- مراقبة القبائل.
- التحقيقات القضائية.
- مراقبة المداخيل و جمع الضرائب.
- فرض العقوبات والغرامات.(18)

ومن التجاوزات الأكثر فداحة، تلك المتعلقة بالتحقيقات القضائية والمحاكمات، فقد كانت المكاتب العربية هي التي توفر الوثائق التي تؤدي إلى إدانة الجاني، وهكذا تكون هي طرفا في الدعوى وحكما فيها، علما أن ضابط المكاتب العربية كان يتمتع بصلاحيات مراقبة القاضي الذي يعمل تحت سلطته، وبموجب ذلك يفقد القاضي استقلاليته و بالتالي يصبح أداة أخرى قمعية في أيدي المكاتب العربية. (19) كما كانت هناك، توجيهات صادرة عن الجهات المسؤولة توحي بارتكاب تلك التجاوزات، فبيجو Bugeau ظلت منشوراته تدعو العاملين في المكاتب العربية إلى تطبيق العدالة السريعة والعقوبات القاسية و تنفيذها في الحين، و كذلك الأمر بالنسبة للجنرال نيقري Negrier لم يتردد في قطع رؤوس المتهمين بدون حكم (20)

وهناك تجاوزات أخرى زادت من تألم الأهالي الجزائريين، تمثلت في ثقل الضرائب المفروضة عليهم (العشور على المحاصيل- الزكاة على المواشي) المتحصل من القبائل التي فرضت عليهم من طرف القادة العرب الكبار كما يبدو لهم. (21) وقد تحدث عن هذه التجاوزات أحد الفرنسيين عمل صحفيا و هو كليمون دوفرنوا Clément Duvernois قائلا : **" يجب تدمير المؤسسة – المكاتب العربية- يجب أن يُعلم أنه في أحد أجمل الأقطار الفرنسية - يقصد الجزائر- يعيش شعب يقدر عددهم 2500.000، يحاكمون من دون محاكم قضاء حقيقية، يٌسيرون من طرف ضباط ونقباء، يشرفون على القضاء دون أن تكون لهم دراية بالقانون، يشرفون على الزراعة وليست لهم أدنى معرفة بها، يسيرون الأمور المالية دون أي ضمير..."** (22)

ويشير أيضا أحد المؤرخين الفرنسيين إلى التجاوزات المرتكبة من ضباط المكاتب العربية التي تجاوزت حدود الإنسانية، وقد أُخذت هذه الشهادة مما رواه

الكسندر دوما Alexandre Dumas في كتابه متحدثا عن السلطة اللامحدودة التي مارسها أولائك الضباط، حيث يذكر أن أحد المسؤولين على المكاتب العربية جرت عليه العادة حين يشعر بأن أحد الأهالي يشكل خطرا أو يشتبه فيه، فانه يدعو الخيالة – الصبايحية- وهذا بعد أن يكبل المشتبه، فيقول لهم الضابط خذوا هذا الرجل إلى مقهى المور (مقهى العرب)، وكانت هذه العبارة تعني القضاء على المشتبه فيه". (23)

وفي نفس السياق يذكر أن هذه المكاتب العربية، قد تحول فيها الضرب بالعصي طريقة للحصول على الاعتراف من المتهم، وكان الضرب في كثير من الأحيان يؤدي إلى موت الضحية، وهذا ما جرى لأحد المعتقلين في منطقة آرزيو بمقاطعة وهران أتهم بسرقة الماشية، والذي لفظ أنفاسه بسب الضرب المبرح الذي تعرض له. (24)

وهناك قضية أخرى، تكشف الممارسات القمعية التي انفرد بها ضباط المكاتب العربية دون أن يخشوا أحدا، عرفت باسم صاحبها Doineau، الذي تمت محاكمته في وهران، أين أدين نقيب المكتب العربي لتلمسان، بصدور حكم بالإعدام في حقه سنة 1856 بسبب إعدامه لآغا. ولما شرعت المحاكمة، تبين أن النقيب كان ينفذ الإعدام في حق كل من يزعجه من الأهالي ويعطل مهمته، وكان المتهم بالنسبة للآخرين في تصرفه كالسلطان لا يعترضه احد.

وفي سياق حيثيات القضية المذكورة، تبين أن أحد الشهود المدعوين إلى المحاكمة قد أعلم المحققين أنه لم يكن بمقدوره الإبلاغ عن تجاوزات النقيب، لأنه لو فعل ذلك لكان مصيره الموت مثل الآخرين، وأثناء المحاكمة، تبين حسب الشهادات، أن المتهم نفذ اثنا عشر إعداما، وأن الإعدام كان ظاهرة مستشرية في المكاتب العربية خاصة تلك المنفذة في حق الأهالي، وتذكر المراجع التاريخية، أن الأطراف المتورطة مع النقيب المتهم دوانو Doineau، قد تم فيما بعد تخفيف العقوبات المنفذة في حقهم، حيث حولت إلى أحكام مقدرة ما بين 10 إلى 20 سنة أعمال شاقة، وبعد عامين من المحاكمة صدر العفو في حق النقيب المتهم" دوانو Doineau. (25) (26)

وقد تعرضت الصحافة الفرنسية في الجزائر إلى تجاوزات المكاتب العربية التي دخلت في نزاع مع المستوطنين الأوربيين، الذين كانوا يعتبرون المكاتب العربية حجرة عثرة أمامهم، و تتطلعوا لتقليم أظافرها وتحجيم مسؤلياتها، وهذا ما أدى إلى حدوث فضيحة في عام 1858 في أعقاب صدور جريدة Algérie nouvelle (ألجيري نوفال) التي شرعت في التهجم على الأهالي (الجزائريين) وعلى المكاتب العربية، مما دفع بأحد ضباط المكاتب العربية، وهو الجنرال يوسف الذي اشتهر بمذابحه ضد الأهالي (الجزائريين)، إلى الاعتداء على صاحب الجريدة، وتسبب ذلك الاعتداء الى حدوث ضجة إعلامية بلغت أروقة البرلمان الفرنسي، حيث طرحها في جدول المناقشة.(27)

وقد وقعت حادثة في شهر ماي 1869، أثبتت التجاوزات المفرطة من لدن المكاتب العربية، إذ ارتكبت مجزرة في حق قافلة من 27 جزائريا، نفذها النمامشة بقيادة القياد وبدعم من ضباط المكاتب العربية، ولشدة الواقعة، أكدت السلطات الفرنسية أن القضية تتعلق بنزاع حدودي ، وحملت القياد المسؤولية وتم سجنهم إلا أنهم فروا، أما القائد الأعلى لتبسة، فقد وضع في الحجز، ولما وقعت المحاكمة تمت تبرأة جميع المتهمين، مما جعل الصحافة الفرنسية آنذاك تنتقد المحاكمة. (28)

الخاتمة

إن هذه التجاوزات المذكورة ما هي إلا غيض من فيض، قامت به المكاتب العربية في حق الجزائريين، لان الغرض الذي أنشأت لأجله كان موجه، لقمع الانتفاضات والمقاومات التي واجهت الاحتلال الفرنسي منذ إن وطأت قدماه ارض الجزائر. ولقد ظلت الإدارة الفرنسية تعتمد على منظريها السياسيين والعسكريين والاقتصاديين، لأجل إيجاد الطرق والمناهج والكيفيات لإبقاء الجزائر تابعة لها. فالمكاتب العربية المستحدثة من طرف بيجو بقرار 01 فيفري 1844 ما هي إلا اسم لجهاز قمعي ظلت فرنسا تعتمد عليه لضمان بقائها منذ 1830 إلى 1962.إذ إعتمدت الإدارة الفرنسية خلال ثورة التحرير الكبرى على جهاز SAS للقضاء على الثورة وعزلها عن الشعب الجزائري.

الإحالات :

1- Albert Rungel, les bureaux arabes de Bugeaud et les cercles militaires de Gallieni, paris Emil Larose, librairie éditeur 1903, pp : 18-19.

2- Ibid, p : 22

3- Charles Robert Ageron, histoire de l'Algerie contemporaine, tome I, la conquête et les débuts de la colonisation 1827-1971, presses universitaires de France 1979, p : 333.

4- Albert Rungel, opcit , p23.

5- عبد الهادي حسين، الفرق الإدارية المختصة في الجزائر، الرهانات و الأخطار1955-1962 مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الجيلالي اليابس 2013-2014، ص 45.

6- أوليفي لوكور غرانميزون، الاستعمار الإبادة، تأملات في الحرب و الدولة الاستعمارية، ترجمة نورة بوزيدة، دار الرائد للكتاب الجزائر 2007، ص 283.

7- أبوالقاسم سعدالله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، الجزء الأول، ص : 379

8- Charles Robert Ageron, opcit, p : 334.

9- عبد الهادي حسين، مرجع سابق، ص 46.

10-أبوالقاسم سعدالله، مرجع سابق،ص : 326.

11- أبوالقاسم سعدالله، مرجع سابق، ص . 315

12- محفوظ قداش، جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر 1830-1954، ترجمة محمد المعراجي، منشورات anep، 2008، ص170.

13-عبد الهادي حسين، مرجع سابق، ص 47.

14-محفوظ قداش، مرجع سابق، ص 171.

15-أوليفي لوكور غرانميزون، مرجع سابق، ص 283.

16-نفس المرجع، ص 284.

17- Damien lorcy, sous le régime du sabre, in presse universitaire de rennes, 2011, p : 17.

18 - Sans auteur, les arabes et les bureaux arabes, paris ch- l'Anera editeur, challamel ainé, librairie-commission 1864, p : 7

19- أوليفي لوكور غرانميزون، مرجع سابق، ص 285.

20- محفوظ قداش، مرجع سابق، ص 172.

21-نفس المرجع، ص 173.

22- Cheikh Bouamrane, Mohamed Djidjelli, l'Algérie coloniale par les textes 1830-1962, éditions anep 2008, p : 96.

23- ibid, p 99.

24- Charles Robert Ageron, opcit, p : 339.

25- ibid, p : 340.

26- أبوالقاسم سعدالله، مرجع سابق، ص : 382.

27- Charles Robert Ageron, opcit, p : 341.